

من الصحة الاجتماعية إلى الاحتياجات التنموية الأساسية

- منظمة الصحة العالمية وكالة دولية متخصصة، تتألف هيئتها الرئاسية (وهي جمعية الصحة العالمية) من وزراء الصحة في الدول الأعضاء (وعدددهم الآن 191) أو من ينوب عنهم. والمنظمة ستة أقاليم يحكم كلاً منها لجنة إقليمية مؤلفة من وزراء الصحة في دول الإقليم. والمملكة المغربية الموقرة عضو في إقليم شرق المتوسط.
- نص دستور منظمة الصحة العالمية منذ نشأتها على أن «هدف المنظمة هو أن تبلغ جميع شعوب العالم أرفع مستوى صحي ممكن». كما نصّ الدستور على تعريف الصحة بأنها «المعافاة الكاملة جسدياً ونفسياً واجتماعياً، لا مجرد انتفاء المرض أو العجز». ثم أضافت المنظمة البُعدَ الروحي للصحة إلى بُعدها الجسدي، وبُعدها النفسي، وبُعدها الاجتماعي.
- على أن جهود المنظمة انصبّت في عقودها الأولى على البُعد الجسدي والبُعد النفسي فحسب فتركزت اهتماماتها على برامج عمودية، تمّ من خلالها التغلب على بعض الأمراض والمشاكل الصحية، (ومنها استئصال الجدري من على وجه الأرض إلى غير رجعة بحول الله)، إلا أنها لم تأخذ في الاعتبار أهمية مشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ هذه البرامج، ولذلك فقد بقيت منجزاتها أقل بكثير ممّا كان مأمولاً.
- من أجل ذلك دعت جمعية الصحة العالمية في عام 1977، إلى «توفير الصحة للجميع بحلول عام ألفين»؛ وعرّفت هذا الهدف بأنه «بلوغ جميع مواطني

العالم، بحلول عام ألفين للميلاد، مستوى من الصحة يسمح لهم بأن يعيشوا حياة مثمرة اجتماعياً واقتصادياً». وفي العام التالي، عُقد بمدينة ألما آنا « المؤتمر الدولي حول الرعاية الصحية الأولية»، وقد تمت في هذا المؤتمر بلورة مفهوم الرعاية الصحية الأولية، الذي يقوم على عدد من المبادئ التي تمثل البعد الاجتماعي للصحة وأهمها ما يلي:

1. التأكيد على مسؤولية الفرد والأسرة والمجتمع المحلي في الرعاية الصحية، بحيث يقوم النظام الوطني للرعاية الصحية بتوفير الدعم لهم، بدل أن تكون المسؤولية ملقاة بالكامل على عاتق الدولة وحدها؛
2. المشاركة الفعالة من قبل المجتمع المحلي في تحديد احتياجاته وابتكار طرق لتلبيتها؛
3. استخدام موارد كل مجتمع محلي جنباً إلى جنب مع الموارد التي تتيحها الدولة؛
4. حشد القطاعات الأخرى ذات الصلة، للمساعدة على تحقيق الرعاية الصحية الأولية، ولاسيما قطاع التعليم، والفلاحة، والغذاء، والمياه، والبلديات، والإسكان، والأشغال العمومية، والإعلام، والمواصلات، والبيئة، والصناعة، والشؤون الدينية؛
5. تشجيع الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي؛
6. استخدام التكنولوجيا الملائمة التي تتسم - عادةً - ببساطتها ورخص تكلفتها وسهولة صيانتها؛
7. اعتبار التنمية الصحية جزءاً لا يتجزأ من التنمية ككل، بحيث لا يمكن لإحدهما أن تقوم بمعزل عن الأخرى؛

8. إيلاء الاهتمام اللازم لحفظ الصحة وتعزيزها والوقاية من الأمراض، بدل التركيز على الجانب العلاجي فحسب، وبذلك يتم تجنب حدوث الأمراض بما لها من أثر مدمر على الفرد والتنمية، وبتكلفة بسيطة، بدل محاولة ترميم الآثار المدمرة للمرض بعد حدوثها، بما يجره ذلك من تكاليف باهظة، وأعباء كبيرة على التنمية.

• تمت بعد مؤتمر ألما آتا وبناءً على المبادئ السابقة، صياغة الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع، كما قامت كل دولة من الدول الأعضاء بصياغة استراتيجيتها الوطنية لتوفير الصحة لجميع مواطنيها.

• تبين من عمليات الرصد والتقييم لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، أنه على الرغم من تحقيق بعض التحسن في الوضع الصحي العالمي، إلا أن بلوغ هدف الصحة للجميع بحلول عام ألفين مازال بعيد المنال وخصوصاً في البلدان النامية.

• تم في إقليم شرق المتوسط تحديد الأسباب المسؤولة عن ذلك، وتبين أنها نابعة أساساً من إغفال البعد الاجتماعي للصحة، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

1. المركزية الصارمة في تخطيط الأنشطة وإدارتها وتنفيذها؛
2. عدم إشراك المجتمع المحلي، أفراداً وجماعات، إشراكاً حقيقياً في تحديد الأولويات وفي تخطيط وإدارة وتنفيذ المشروعات المتعلقة بهم؛
3. عدم التعاون بين القطاعات على مختلف المستويات، ولاسيما المستوى المحلي؛
4. ضعف الترابط بين الصحة وبين التنمية ككل؛
5. نقص إعلام الناس وتثقيفهم في ما يتعلق بالأمور الصحية؛

6. توجيه جُلّ الاعتمادات والجهود إلى الجانب العلاجي وإغفال الجانب الوقائي؛

7. التركيز على التكنولوجيات المعقّدة الباهظة التكاليف، وإغفال التكنولوجيات البسيطة القليلة التكلفة؛

8. ضالة الاعتمادات المالية المخصّصة للرعاية الصحية الأولية، وعدم ضمان استمراريتها.

• في ضوء ما تقدّم انتهج المكتب الإقليمي لشرق المتوسط نهجاً جديداً لتقليص العجز الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة، دعاه أسلوب «توفير الاحتياجات التنموية الأساسية»؛ وهو يقوم على المبادئ التالية:

1. الانطلاق من التراث الديني وقيمه الحضارية، ولاسيّما التماسك الاجتماعي، والتعاون، والاستكفاء (الاكتفاء الذاتي)، وذلك لغرس عقلية تنموية في المجتمعات المحلية، تولّد في أفرادها نفسية اليد العليا، وتجعلهم يشعرون بقيمة العمل، ويستغلون أوقاتهم في ما يصلح ويفيد ويساهم في تحسين نوعية حياتهم؛

2. تشجيع أفراد المجتمع المحلي على الاعتماد على الذات، وتطوير مهاراتهم العملية بما يضمن تحقيق ذلك، ولاسيّما من خلال إقامة مشاريع لاستدرار الدخل، تعمل على فك العزلة عن العالم القروي؛

3. جعل أفراد المجتمع المحلي شركاء ومتطوّعين في العمل التنموي وإشعارهم باشتراكهم في ملكيته، مما يرفع من كفاءة وفعالية موارد التنمية، ويضمن محافظة أفراد المجتمع على الناتج التنموي وحمايتهم له؛

4. تقوية الجهوية واللامركزية، بحيث يبدأ العمل التنموي الاجتماعي، تخطيطاً وتنفيذاً، من المستويات البعيدة عن المركز، تحقيقاً لمبدأ الشورى في الأمر، كله، صغيره وكبيره، وتطبيقاً لمبدأ «أنتم أعلم بأمر دنياكم»؛

5. تفعيل التعاون بين القطاعات من خلال تكوين فرق تقنية متعدّدة القطاعات، تكون مهمتها التنسيق والدعم والإرشاد للمواطنين الذين يضطلعون بالعمل والإنتاج؛

6. توفير بعض الدعم المالي للبدء في المشاريع المستدرة للدخل، على صورة قرض حسن (بدون فوائد)، يرده المجتمع المحلي بعد فترة يُتفق عليها. علماً بأن في ردّ القرض تعميقاً لموقف الاستكفاء والاعتماد على الذات، وتعزيزاً لفسية اليد العليا، وتأميناً لرأسمال دوار، يمكن إعادة إقراضه لمجتمعات محلية أخرى، أو لمشاريع أخرى في نفس المجتمع المحلي.

• وغني عن البيان أنه في برنامج من هذا القبيل، لا يعود من الضروري التحدث عن أمور صحية بحتة، بمعزل عن التطور التنموي، وإنما تؤلف الصحة أحد أبعاد التنمية ككل.

تجارب بعض البلدان

في ما يلي استعراض للعناصر الرئيسية في تجارب بعض البلدان، في مجال تنفيذ برنامج الاحتياجات التنموية الأساسية:

1. الرعاية السامية

كانت الخطوة الأولى دائماً هي التوجه إلى السلطة العليا في كل بلد، لعرض الفكرة عليها، والتماس مباركتها لها، ودعمها المتواصل. وقد كان للدعم الملكي السامي في كل من تايلاندا والأردن، الدور الأكبر في إنجاح التجربتين فيهما. كما توافر الدعم بدرجات مختلفة، لتجارب البلدان الأخرى، وتم في كثير من الدول استصدار التشريعات التي تكفل برنامجاً للاحتياجات التنموية الأساسية يشمل البلد كله.

2. التنظيم الإداري

كان البرنامج أكثر نجاحاً في البلدان التي بها هياكل إدارية جيدة التنظيم، وارفعة الفروع، بحيث تصل إلى جميع أطراف البلاد ومناطقها النائية ولاسيما إذا كان النسيج الاجتماعي متيناً محكماً. وقد تجلّى ذلك بصفة خاصة في مصر وسورية والأردن. وقد كان من أهم دواعي النجاح أن تتولى إحدى الوزارات أو المؤسسات القيادية مسؤولية تحريك البرنامج. ومن الأمثلة الناجحة جداً في هذا الصدد: تايلاندا، حيث تولت هذه المسؤولية وزارة الداخلية (التي تتبعها الإدارة المحلية)، والأردن حيث اضطلعت بهذا الدور مؤسسة نور الحسين التي ترعاها الملكة شخصياً.

3. توعية المسؤولين

لما أثبتت تجربة تايلاندا نجاحها، قام المكتب الإقليمي بتنظيم زيارات اطلاعية لفرق من مختلف بلدان إقليم شرق المتوسط إلى تايلاندا، وضم كل فريق نخبة اختارتها كل دولة من المسؤولين الرئيسيين في مختلف قطاعات الدولة، وذلك لدراسة البرنامج في عين المكان. وقد بلغ من اقتناع هؤلاء الزائرين بالبرنامج، أن بادروا بمجرد عودتهم إلى بلادهم (ولاسيما في الأردن والسودان والصومال) بالدعوة إلى موائد مستديرة لشرح البرنامج وكيفية وضع خطط العمل.

4. التنظيم المجتمعي

- يتم تنظيم القرية تنموياً، فتقسم إلى مناطق سكنية تتكون كل منها من عدد من المنازل وتختار المناطق السكنية ممثلها (مع الحرص على تمثيل المرأة). ويؤلف ممثلو النواحي هؤلاء مع ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في القرية هيئةً لتنمية القرية، تختار من بين أعضائها لجنة تطوير القرية؛
- يتم تشكيل فريق تقني متعدّد القطاعات، من ممثلي القطاعات الحكومية والمحلية ذات الصلة، على المستوى المحلي، ويقوم هذا الفريق بدعم لجنة تطوير القرية، وتوفير التدريب اللازم لأعضائها وأعضاء هيئة تنمية القرية؛
- بعد التدريب، تقوم لجنة تطوير القرية، بدعم من الفريق التقني المتعدّد القطاعات، وبمساعدة ممثلي المناطق السكنية، بدراسات اجتماعية وصحية واقتصادية للوضع الراهن في القرية، كما تقوم باستشارة كل من يمكن استشارته في القرية لتحديد الاحتياجات الأساسية ذات الأولوية. وسواء كانت هذه الدراسات على شكل استقصاءات enquêtes تفصيلية كما تم في الأردن والصومال ومصر، أو كانت على شكل مسوحات سريعة

كما حدث في سورية وباكستان وتونس، فإن النتيجة هي التوصل إلى ملف كامل أو صورة مكمّلة للوضع الراهن في المجتمع المحلي؛

• يتم تحليل المعطيات المتوافرة، وتحدّد الأولويات التنموية بحسب اختيار المواطنين، وبحسب إمكانيات التنفيذ؛

• توضع خطة عمل لكل أولوية تنموية، بحيث يتم الاتفاق على أنشطة محددة لتنفيذها، وتقسم هذه الأنشطة لثلاثة مستويات وهي:

(أ) ما يمكن تنفيذه أو تقديمه كاملاً من قِبَل المواطنين، وهذا يتم البدء به على الفور؛

(ب) ما يحتاجون فيه لدعم من خارج نطاق القرية ويقومون هم بتنفيذ جزء منه؛

(ج) ما لا يستطيعون فعل شيء فيه لأنه يتجاوز حدود إمكانياتهم.

ويقوم الفريق القطاعي التقني - حسب الإمكانيات - بتدبير مصادر دعم المستويين (ب) و(ج)، ويكون هذا الدعم عادة في مجالات التدريب، التقنية، القرض الحسن، الخبراء،... إلخ. وتكون مصادر هذا الدعم من القطاعات الرسمية المختلفة، أو المنظمات غير الحكومية، أو المنظمات الدولية.

• يتم وضع مؤشرات لتقييم العمل من قِبَل لجنة تطوير القرية، كما تكون اللجنة مسؤولة عن تحسين الأداء وتطوير الخطط والقيام بالدراسات اللازمة؛

• يتم تحديد احتياجات تنموية أعلى كلما تم الانتهاء من تنفيذ الاحتياجات الأدنى؛

- تساعد كل قرية نامية قرية أخرى، وبهذا ينتشر المشروع أفقياً.

5. مشاريع استدرار الدخل

تمثّل مشاريع استدرار الدخل جزءاً أساسياً من مفهوم الاحتياجات التنموية الأساسية، باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتمكين أفراد المجتمع المحلي من الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي في تلبية احتياجاتهم التنموية. وتمشياً مع فلسفة أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية، فقد تُرك لكل مجتمع محلي أن يختار مشاريع استدرار الدخل التي يراها مناسبة لظروفه، وأن يحدّد الحد الأدنى من الدعم المادي الذي لا بد منه لتفعيل هذه المشاريع. وعلى الرغم من أن منظمة الصحة العالمية هي منظمة دعم تقني وليست منظمة تمويل، فقد تم تقديم بعض الدعم المادي من قِبَل المنظمة على شكل قروض بلا فوائد، تُقدّم للمجتمع المحلي على أساس أن تُردّ إلى المنظمة خلال مدة يُتفق عليها، وذلك تعميقاً لنفسية اليد العليا، ولإقراض المبلغ الذي يُردّ، لقرية أخرى أو مجتمع محلي آخر، بغية تعميم البرنامج إلى أكبر مدى ممكن. ومن أبرز الأمثلة على دعم المنظمة المالي: الأردن وباكستان والصومال ومصر لدعم مشاريع من قبيل تربية المواشي والصحة الحيوانية، وتربية الأسماك، وتربية الدواجن، وتربية النحل، وصناعة منتجات الحليب، وزراعة الحبوب، والمزارع المنزلية، ومَشَاتِل الأشجار المثمرة، وصناعة السلال والمكانس، والخياطة والطرز، وصناعة الزرابي، وصناعة الصابون، وغير ذلك من الصناعات التقليدية، وكذلك صيدلية المجتمع المحلي التي تقدّم الأدوية الأساسية، ويتولى المجتمع المحلي تمويلها، واستخدام الطاقم التقني للإشراف عليها.

وقد تمّت الاستفادة كذلك من قروض أخرى من مؤسسات مالية وطنية على غرار بنك غارمين Garmeen في بنغلاديش، أو بنك التنمية الاجتماعية في السودان، أو صندوق التنمية الاجتماعية في مصر، أو صندوق التنمية الريفية

في تونس، وهي أبنائك أو صناديق تقدم قروضاً بشروط ميسرة للأسر المنتجة والتعاونيات والمجتمعات المحلية.

6. الدعم المالي للبرنامج

إن مشاريع استدرار الدخل تؤمّن الدعم المالي اللازم لتلك الأنشطة التي يستطيع المواطنون المحليون الاضطلاع بها بأنفسهم، وكذلك لتلك الأنشطة التي يحتاج المواطنون المحليون في تنفيذها إلى دعم من خارج نطاق القرية، على أن يقوموا هم بتنفيذ الجزء الأساسي منها. وأما الأنشطة التي اعتبرتها هيئة تنمية القرية من الأولويات التنموية، ولكنها تتجاوز طاقات المواطنين المحليين. فهذه تحتاج إلى دعم داخلي من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية في نفس البلد، أو إلى دعم خارجي من قبل المنظمات الدولية ووكالات المعونة الثنائية أو المتعددة الأطراف والأبنائك الدولية للتنمية. وقد تم اللجوء إلى هذين النوعين من الدعم في مختلف البلدان، ومن الأمثلة على الجهات التي قدمت الدعم أو يُنتظر أن تفعل ذلك، إلى جانب منظمة الصحة العالمية: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (FIDA)، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة PNUD، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF، وهيئة المعونة الألمانية GTZ، وهيئة المعونة الإيطالية، ووكالات التنمية الثنائية في كل من اليابان والنمسا وبلجيكا، والبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، وكثير من المنظمات غير الحكومية كمؤسسة نور الحسين في الأردن، وجمعية الشاذلي في مصر، والتضامن الاجتماعي Solidarité Sociale في تونس، والاتحاد النسائي في عديد من البلدان.

برنامج الاحتياجات التنموية الأساسية في المغرب

- إن مما يثير الإعجاب في بناء الدولة المغربية على مدى العصور، ذلك التلاحم بين العرش والشعب، وذلك التوازن والانسجام بين دور السلطة المركزية الموجهة، وبين العمل المحلي - المتشعب بتعاليم الدين الحنيف - في إطار الجماعة أو القبيلة.
- وقد تجسد هذا الانسجام في هذا العهد الزاهر، بدعم مسار اللامركزية الذي يحرص أمير المؤمنين على ترسيخه - كما ورد في خطاب العرش -، وتوسيع مجال الممارسات الديمقراطية أفقياً من خلال تخويل الجماعات المحلية سلطات واسعة، وتفعيل المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدعم الجهوية، التي تمثل انطلاقة جديدة تؤكد اللاتمرکز وترسخ المزيد من الشورى الحقيقية على صعيد المجتمع المحلي.
- وقد كان من يُمنّ المقادير، أن أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية يتمشى مع هذه التوجهات السامية، ويقدم طريقة عملية للتنفيذ على أرض الواقع، على غرار ما يتم، بتوجيهات من أمير المؤمنين، في ميادين تزويد الوسط القروي بالماء الشروب، وكهربته، وشق الطرق به، مشاركة بين القطاعات التقنية المعنية، والجماعات المحلية، والمواطنين المحليين.
- وقد اقترحت منظمة الصحة العالمية في العام الماضي، اختبار هذا الأسلوب في تجربة رائدة بمشيخة أولاد عياد بإقليم الجديدة. وكان لتعاون الإخوة في وزارة الصحة العمومية، ولأسيما السيدة التي كُلِّفت بالإشراف على هذا البرنامج، أثر محمود تجلّى في حسن اختيار المشيخة التي بدأ فيها المشروع، وفي إجراء دراسة تفصيلية موثقة للوضع الراهن قبل البدء به. كما كان

لتعاون عامل إقليم الجديدة، وسائر العاملين معه على اختلاف قطاعاتهم، أطيب الأثر كذلك في استشراف النجاح المأمول بعون الله.

• وقد تميزت اللقاءات بين مسؤولي القطاعات في العمالة المختارة وبين ممثلي المشيخة، بأنها كانت دوماً واقعية وصريحة، وكان من فضائلها أن تعرّف كل قطاع على ما يقوم به القطاع الآخر أو ما سيقوم به في العمالة برمتها، وفي المشيخة على وجه الخصوص. كما تعرّف أبناء المشيخة على ما هو مقترح ومخطط في الميزانية الحالية والقادمة.

• وكان من محاسن الوضوح في ما تمّ من حوار، أن أصبح كلّ من المتحاورين يعرف ما الذي يمكن عمله، وما الذي سيؤجّل إلى خطط قادمة بحسب الإمكانيات والأولويات. واستفادت القطاعات من النقاش فشذّبت وعدّلت في خططها بما يتلاءم مع أولويات المشيخة وخطط القطاعات الأخرى واحتياجات المواطنين.

• وتكوّنت مع الزمن صلات قوية بين بعض القطاعات وبعض، وبينها وبين أبناء المشيخة، وهي صلات قامت على التشاور والثقة المتبادلة، وأقنعت الجميع بأن ما كان يبدو متعذراً قد أصبح بفضل الله قريب المنال. فقد أصبح المجتمع المحلي شريكاً فعّالاً، وصار التنسيق بين القطاعات ممكناً ومبرمجاً، وأمسى الجميع يعملون بروح الفريق الواحد بل الجسد الواحد !

• وتبيّن للجميع مدى الترابط بين أمور كانت تُظنّ عصيّة على الربط. فتحسين الطرقات يرتبط بتحسين الانخراط في الدراسة، وقل مثل ذلك في حُسن توفير المياه، وصيانة المضخات، وتقليل الأحجار وإزالتها من الأراضي التي سوف تُستصلح. والترابط ملحوظ كذلك بين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. فالتعاونيات والمشاريع الاقتصادية المستدرة للدخل ملتزمة بمحو أمية الكبار في دواويرهم، ومشاريع مياه الشرب النقية ملتزمة بتدريب

مولدة أو قابلة في كل دوار. والمشاريع الاقتصادية ملتزمة كذلك بالعمل على انخراط الأطفال في المدارس، وبزيادة التغطية بالتلقيح.

- ولقد تُوج ذلك كله بخطة عمل لعام سبعة وتسعين، حُدِّدت فيها أدوار ومساهمات أبناء المشيخة والقطاعات والمنظمات الطوعية، في ظلال أسلوب تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية. وكان من أهم أولويات هذه الخطة تحسين التغطية بالخدمات الصحية، وزيادة الرقعة الزراعية ورفع كفاءتها، وتوفير المياه الصالحة للشرب وتطهير البيئة في المشيخة، وتوفير فرص عمل للشباب في مجالات الصيد البحري وصناعة الزرابي وتربية الدواجن، وزيادة معدل انخراط الأطفال في المدارس.
- وما تَفَضَّل أمير المؤمنين بإبداء اهتمامه بهذا المشروع الواعد، إلا بُشِّرَ خير على طريق التوسع في هذه التجربة، هذا التوسُّع الذي يتوقف بادئ ذي بدء على إنجاز الخطة التي تم وضعها بالنسبة لهذا المشروع الرائد وهذا ما نستشعر يُسرُّه بحول الله، حيث أبدت أطراف حكومية وغير حكومية، وطنية ودولية عديدة، اهتمامها بدعم هذا المشروع.
- وهنالك لنُشر التجربة خياران:

- الخيار الأول هو تكرار التجربة في مناطق أخرى من المملكة، تمثل مختلف الأوضاع الصحية والجغرافية والاقتصادية، مع القيام بدراسة متأنية في هذه المناطق للعوامل المشجعة، وللعناصر التي تتطلب معالجة وتطويراً وتحسيناً؛

- وأما الخيار الثاني فهو التعميم على مراحل زمنية بحيث تكون البداية بالتركيز على الأطراف النائية والمعزولة من الوسط القروي بالمملكة، حيث الحاجة أكثر إلحاحاً إلى مثل هذا الأسلوب، وذلك استعجالاً للنتائج، واستفادة من الظرفية الملائمة، واستيقاناً من أن برنامج الاحتياجات

التنموية الأساسية من شأنه أن يساعد على إثمار مجهودات التنمية المبذولة على أي حال، وأن يساهم في توفير فرص إضافية للتشغيل.

- وفي كلتا الحالتين، يُستحبّ - في اعتقادي - التحضير لذلك بنفس الطريقة التشاورية والتوافقية السالف ذكرها، من حيث إشراك السكان وممثليهم والسلطات المحلية ومختلف القطاعات في عملية التقييم والتخطيط؛ كما يُستحبّ كذلك تكليف هيئة مختصة لتنشيط التجربة ومتابعتها وتوجيهها، تكون مكلفةً بدعم الاحتياجات الأساسية على المستوى المحلي، وتسهيل إنجاز المشاريع المحلية بالتنسيق مع السلطات المختصة باعتماد أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية. على أن تتّسم هذه الهيئة بالمرونة والشفافية، ويكون لها الإشراف الفاعل والمتحمس، وتكون موضوعة تحت الرعاية السامية لأمير المؤمنين، بحيث تستطيع هذه الهيئة التكيف بسرعة مع المتطلبات المتغيرة لمشروع من هذا القبيل.
- وإنّا لنتطلّع إلى تعاون هذه الهيئة مع منظمة الصحة العالمية والوكالات والهيئات المعنية الأخرى، للانكباب على تحضير وثيقة تحدد المعالم المؤسسية والإدارية والمالية لبرنامج الاحتياجات التنموية الأساسية، مع تحديد المراحل التي ينتظر أن يمر بها البرنامج.
- ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن جانب التمويل هو من الجوانب الأكثر أهمية في هذا المشروع؛ فرغم أن أسلوب العمل يركز بالأساس على حشد الموارد والقدرات المحلية، إلا إنه لا يخفى أن توفير البنيات الأساسية تحتاج إلى موارد خارجية، يمكن أن تكون على شكل إعانات من جانب الدولة، أو من صندوق للتضامن، أو من القطاع الخاص، أو من الجمعيات غير الحكومية، أو من المعونات الثنائية أو المتعددة الأطراف، أو من المنظمات والوكالات الدولية، أو من الأبنك الدولية للتنمية، كما أن عمليات استدرار الدخل تتطلب كذلك قروضاً بشروط ميسرة إلى أقصى حد ممكن.

• وعندما يستكمل وضع التصور لعمل المشروع من طرف الهيئة الآنفة الذكر، سيكون من المفيد أن يعقد اجتماع يضم مسؤولي قطاعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أعلى مستوى، ويضم كذلك الهيئات السياسية والنقابية والمنظمات المهنية والجمعيات، لمناقشة كيفية إدراج أسلوب الاحتياجات التنموية الأساسية ضمن خطة تنمية وتأهيل المناطق القروية المعزولة والنائية، والمصادقة على استراتيجية ومعالج برنامج عمل في هذا المضمار، وضمان التزام المشاركين بالتبشير بأسلوب تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية والسعي إلى تنفيذه وإنجاح العمل على أساسه.

• هذا البرنامج الواعد ينطلق من تعاليم الدين الحنيف، ويمثل التدين الحق الذي لا يتيه في غيمومة الشعارات واصطخاب السياسات، وإنما يلتزم بما ينفع الناس ويمكث في الأرض، ويحقق الصحة الاجتماعية على أفضل وجه، ويكفل التعاون على البر والتقوى، ويضمن إصلاح ذات البين، ويحقق بإذن الله تطلعات أمير المؤمنين إلى الارتقاء بهذا المجتمع المغربي العظيم.. وهو من أجل ذلك في أمس الحاجة إلى أن يشملته أمير المؤمنين برعايته وتشجيعه، ويوجه إلى تعميمه والتوسع فيه، فيكون هذا البرنامج بذلك - إن شاء الله - مثلاً يحتذى في العالم أجمع، ودليلاً جديداً على صلاحية هذه الشريعة السمحة لكل زمان ومكان، ويبرهن على خيرية هذه الأمة للدنيا قاطبة بما تضربه من مثل صالح، ويفسر تفسيراً عملياً معنى قوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ وقول نبيه الكريم: «أنتم خير الناس للناس».

وعلى الله قصد السبيل.